الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/230
25 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٧٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الصفحة
أولا -	مقدمة	٢
ثانيا -	الردود الواردة من الحكومات	٢
	إكوادور	٢
	إيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)	٣
	قطر	٦
	الاتحاد الروسي	٧
	أوكرانيا	٩

* A/51/150.

96-18938 090896 140896

أولا - مقدمة

١ - شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٧٥/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على تعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، ولا سيما عن طريق المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وكذلك عن طريق تقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأسلحة التقليدية. ودعت في هذا القرار هذه الدول إلى التصدي، من خلال شتى أشكال التعاون، للمشكلات والتهديدات التي تواجه المنطقة، مثل الإرهاب والأعمال الإجرامية، فضلا عن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وأشادت أيضا بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواجهة التحديات من خلال استجابات شاملة متناسقة، قائمة على أساس روح شراكة متعددة الأطراف، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والمبادلات والتعاون، لضمان السلام والاستقرار والازدهار. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - وبغرض تيسير إعداد التقرير المذكور، وجه الأمين العام مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء طالبا منها تقديم آرائها واقتراحاتها بشأن المسألة.

٣ - وحتى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، ردت خمس حكومات على المذكرات الشفوية للأمين العام، ويتضمن الفرع ثانيا أدناه الردود الواردة من هذه الحكومات وستنشر الردود أو الإخطارات التي ترد بعد ذلك بوصفها إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

إكوادور

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦]

أتشرف بأن أشير إلى رسالتكم EURDPA/1-96/SSCMR المؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، والتي تشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٥/٥٠ المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

وفي هذا الصدد، تود حكومة إكوادور أن تحيطكم علما بأنه على الرغم من أنها لا تنتمي إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنها تؤيد نص القرار المذكور أعلاه وتعرب عن أملها في أن تتوصل جميع الدول الداخلة في الوقت الراهن في نزاعات إلى سلام دائم على أساس احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم

المتحدة، لا سيما تلك التي تشير إلى الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وترى إكوادور أيضا أنه من الأهمية بمكان التصدي للارهاب الدولي، والجرائم الدولية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة، وهي ستتعاون مع المنظمة بشتى الوسائل الممكنة في مكافحة هذه الآفات وإنشاء منطقة سلام وأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦]

١ - يشيـــر الاتحـــاد الأوروبي إلى رده المشترك الوارد في الوثائق A/48/511/Add.1 و A/49/333 و A/50/300. ويعيد تأكيد العناصر الرئيسية الواردة في هذه الوثائق وفي نفس الوقت يود أن يقدم بعض النقاط الإضافية.

٢ - إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن التحديات المتعددة في مجال الأمن والتعاون القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب نهجا متعدد التخصصات وعالميا ومتناسقا يسمح في الوقت نفسه بمعالجة كل قضية محددة على انفراد.

٣ - ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لكي تنشأ رقعة للمبادلات والتعاون والحوار، في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن فيها ضمان السلام والاستقرار والازدهار، لا بد من تعزيز الديمقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية متوازنة ومستدامة وتفاهم أوسع بين مختلف الثقافات. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الأهداف قابلة للتحقيق عن طريق تعزيز الحوار السياسي على أساس منتظم، وعن طريق تنمية التعاون المالي والاقتصادي، وعن طريق منح الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والثقافية لهذا الحوار دورا أهم.

٤ - والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه إذا أريد لحوض البحر الأبيض المتوسط أن يصبح منطقة حوار ومبادلات وتعاون يكفل فيها السلام والاستقرار والرفاهية لشعوبها، يتعين على الاتحاد الأوروبي وعلى شركائه في حوض البحر الأبيض المتوسط العمل معا. وتوخيا لتحقيق هذا الهدف واتباعا لتوجيهات المجالس الأوروبية المعقودة في لشبونة (حزيران/يونيه ١٩٩٢)، وكورفو (حزيران/يونيه ١٩٩٤)، وايسين (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، وكان (حزيران/يونيه ١٩٩٥)، عقد في برشلونة في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ المؤتمر الوزاري لبلدان أوروبا وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي شارك فيه الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط المرتبطة مؤسسيا به. وكان هدف المؤتمر هو وضع دعائم

مخطط عالمي جديد للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في حوض البحر الأبيض المتوسط يراعي المسائل السياسية والأمنية، والجوانب الاقتصادية، والقضايا الإنسانية والاجتماعية السائدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وانتهى المؤتمر بالتوقيع على إعلان برشلونة الذي يتضمن المبادئ الرئيسية للشراكة بين البلدان الأوروبية وبلدان البحر الأبيض المتوسط في المستقبل، وبرنامج عملها.

٥ - لا يسعى المؤتمر الى أن يكون محفلا محددا لحل نزاعات محددة ولا الى أن يحل محل أي مبادرة أخرى في المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ولذلك فهو لن يتدخل في المبادرات الإقليمية الجارية مثل عملية السلام في الشرق الأوسط ولكنه سيدعمها دعما قويا. وبناء على ذلك سيكون مؤتمر بلدان أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط نقطة البداية لعملية تعاون بين الدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط. وأكد المؤتمر من جديد، في الإعلان الصادر عنه، عددا من المبادئ المشتركة في المسائل المتعلقة بالاستقرار على الصعيد الداخلي (حكم القانون وحقوق الإنسان) وعلى الصعيد الخارجي (المبادئ الأساسية لعلاقات حسن الجوار)، في الدول المشاركة. وبصفة خاصة ينبغي أن يفضي إنشاء حلف بين بلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي مبادرة نشأت في المؤتمر، الى تنفيذ هذه المبادئ، عن طريق القيام على أساس طوعي باعتماد مجموعة مبادئ لبناء الثقة قابلة للتطوير ورامية الى تعزيز قيام منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط.

٦ - وحدد مؤتمر برشلونة بوضوح أهدافه ووضع هيكلا لقيام حوار تعاوني دائم، وخطط متابعته بوصفها عملية مفتوحة يجب تطويرها. ولذلك، أنشأ آليات محددة يمكن من خلالها أن يتم الحوار المستمر عملي المنحى الذي يحدد الإجراءات، ويوفر الموارد التي تمكن من تحقيق الأهداف. وفي هذا الصدد، عقد الاجتماع الأول لكبار المسؤولين في بروكسل في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، كما عقد الاجتماع الأول للجنة بلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط لعملية برشلونة في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٧ - وكما جاء في إعلان برشلونة، يشكل السلام والاستقرار والأمن أهدافا مشتركة لجميع الدول في المنطقة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان البحر الأبيض المتوسط للمساهمة على نحو نشط في القضاء على جميع أسباب التوتر في المنطقة وتعزيز الحلول العادلة والدائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية، ومن ثم ضمان انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة كل بلدان البحر الأبيض المتوسط واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير المصير، ولذلك فهو يدعو الى الالتزام التزاما كاملا بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

٨ - إن تعزيز الأمن ودعم عمليات نزع السلاح هما أمران ضروريان لإنشاء منطقة للحوار والمبادلات والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي ميدان الأمن، من بين المبادرات الأخرى التي تم الاضطلاع بها، ما فتئ اتحاد أوروبا الغربية منذ عام ١٩٩٢ يوفر إطارا للحوار مع بعض دول الساحل الجنوبي للبحر

الأبيض المتوسط. ويستجيب هذا الحوار الى مفهوم عالمي للأمن، ويسعى الى تحقيق معرفة وتفهم متبادلين وأكثر عمقا، ومن ثم تخفيض احتمالات الفهم الخاطئ.

٩ - ومن ناحية أخرى يشجع الاتحاد الأوروبي أيضا سائر المبادرات الرامية الى تعزيز الحوار والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ليس في إطار السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فحسب بل أيضا في المحافل والمنظمات الأخرى التي يشترك فيها أعضاء الاتحاد الأوروبي. وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، بدأت اتصالات أولية مع بعض دول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بهدف المساهمة في خلق مناخ تفاهم أفضل ومن ثم تحقيق الاستقرار الإقليمي. وفي سياق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فتحت قمة بودابست المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ واجتماع بودابست الوزاري المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إمكانيات جديدة للحوار مع البلدان الشريكة في البحر الأبيض المتوسط بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على المنطقة ككل، فضلا عن الاستفادة من الخبرة المكتسبة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتشجيع قيام حوار أكثر انفتاحا في المنطقة.

١٠ - وفي ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن هدفه الرئيسي على المدى القصير هو الإبرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب يمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة، وتنشئ خيارا صفريا حقيقيا. ومما لا شك فيه أن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ستساهم في تعزيز الأمن والاستقرار لا على الصعيد العالمي فحسب بل أيضا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول المعنية على الإسراع بخطى المفاوضات بحيث يمكن الانتهاء منها بحلول هذا الصيف. وبنفس هذه الروح، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع دول المنطقة الى احترام التزاماتها بوصفها أطرافا موقعة على اتفاقات الحد من الأسلحة وكذلك اتفاقات نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، ويدعو جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى الانضمام إليها. وتنطبق أيضا هذه الدعوة على الأسلحة الكيميائية بحيث يمكن لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تحصل في أقرب وقت ممكن على عدد التصديقات الجديدة اللازم لبدء نفاذها. وبالمثل، يدعم الاتحاد الأوروبي العمل المضطلع به لوضع بروتوكول تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، كما يشجع جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على الامتثال لتدابير بناء الثقة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الثالث للمعاهدة. وفي الوقت نفسه، يرحب أيضا الاتحاد الأوروبي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا بموجب ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، باعتبارها أداة لتحقيق السلام والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وبنفس هذه الروح، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط.

١١ - والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن كفالة درجة أعلى من الشفافية في المسائل العسكرية تشكل أداة لتعزيز الاستقرار من وجهتي النظر العالمية والإقليمية. وفي هذا الصدد، يعتبر الاتحاد الأوروبي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة مفيدة للغاية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وعليه، يحث الاتحاد الأوروبي جميع دول المنطقة على أن ترسل الى سجل الأمم المتحدة البيانات ذات الصلة بنقل الأسلحة التقليدية،

بما في ذلك التقارير التي تفيد بعدم نقل أسلحة والتي تساهم مساهمة هامة في نجاح السجل، كما يحثها على توسيع نطاق هذه المعلومات لتضم مقتنياتها ومشترياتها العسكرية من الانتاج الوطني وسياساتها ذات الصلة، كما هو وارد في الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على المشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. ومن شأن الآليات المذكورة أعلاه أن تحول دون تكديس الأسلحة التقليدية المفرط والمزعزع للاستقرار في المنطقة.

قطر

[الأصـــل: بالعربيـــة]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦]

١ - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:

إن القدرة النووية الإسرائيلية وتسرب الإشعاعات من النفايات النووية لمفاعل (ديمونة) في صحراء النقب يهددان أمن وسلامة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك رفض اسرائيل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لضمانات السلامة الدولية يهدد الأمن والسلم الدوليين.

لذلك ندعو جميع دول البحر المتوسط إلى ممارسة الضغط على اسرائيل لتنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية واتخاذ موقف مشترك لدى مجلس الأمن لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

٢ - نقل الأسلحة:

إن المخاطر التي يثيرها الانتشار غير المكبوح للأسلحة التقليدية وما يتصل بها من منظومات إطلاق القذائف قد توضحت في غزو دولة الكويت، لذلك نؤيد مبدأ الوضوح والشفافية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط في نقل الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من التكنولوجيا العسكرية، وكذلك نؤيد فتح سجل تابع للأمم المتحدة عن نقل الأسلحة، ونحث جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على مزيد من الصراحة فيما يتعلق بالحيازات ومبيعات الأسلحة، ووضع صادرات الأسلحة تحت رقابة صارمة وكبح صادرات الأسلحة التي تزعزع الاستقرار، أو الأسلحة ذات التكنولوجيا الرفيعة وتوسيع نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وتجنب نقل الأسلحة لدول الخليج التي من المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم الصراع أو زيادة التوتر وزعزعة الاستقرار، أو يتعارض مع حالات الخطر المتفق عليها دوليا، أو أن يستخدم لأغراض خلاف الأغراض المشروعة للدفاع والأمن ويشجع الإرهاب وأن لا يستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو يقوض اقتصاد الدول المتلقية.

٣ - التعاون الاقتصادي:

إن تعزيز التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط يهدف إلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة وسيسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة.

٤ - حل النزاعات:

نظرا لظهور عداوات قومية وعرقية ودينية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخاصة في يوغوسلافيا السابقة والتي تهدد الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة فإنه من المعتقد أن تعزيز آليات الأمن والتعاون وتدابير بناء الثقة بين دول البحر الأبيض المتوسط لمنع وحل الصراعات القائمة يجب أن تتسم بأولوية هامة.

٥ - المواثيق الدولية:

ضرورة التزام دول البحر الأبيض المتوسط بالاتفاقيات الدولية واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام إعلان القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الاتحاد الروسي

[الأصـــل: بالروسيـة]
[١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦]

١ - تتميز الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بنمو اتجاهات متناقضة. فالتغييرات الأساسية التي جرت في العالم، وأدت إلى إزالة المجابهة بين الكتل، قد أخذت تؤثر بالفعل على الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبدأت تظهر هنا ملامح المستقبل السلمي: فقد أخذت تنمو، وإن يكن بصعوبة بالغة، عملية التسوية في الشرق الأوسط، كما أن التحرك نحو السلم في منطقة البلقان مستمر، وفي نفس الوقت أخذ يتعزز إدراك أهمية التعاون الإقليمي من أجل التنمية الاقتصادية وإنقاذ بيئة حوض البحر الأبيض المتوسط.

٢ - ومع ذلك تظل هناك اتجاهات أخرى تبعث على القلق وتهدد استقرار الأحوال في المنطقة. والمقصود هنا في المقام الأول هو ازدياد التفاوت في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين بلدان الساحل الشمالي والساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وخطر انتشار أسلحة التدمير الشامل، وخطورة التطرف الإقليمي. ومما يبعث على القلق الشديد عدم التوصل إلى تسوية لعدد من المنازعات الإقليمية من بينها المشكلة القبرصية، والخلافات اليونانية التركية والتصعيد الشديد للحالة حول لبنان في الآونة الأخيرة.

٣ - وإن الاتحاد الروسي يدعو إلى قيام الأمم المتحدة بدور بناء أكبر في حل المشاكل السياسية، والاقتصادية والبيئية للمنطقة. ومن أجل قيام تعاون متعدد الجوانب بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط لا بد من دعم وتشجيع حوار داخل المنطقة يتناول مسائل الاستقرار، والأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط.

٤ - ومن المهم، في الظروف الحالية، عدم السماح بتبديد الاتجاهات الإيجابية في المنطقة، بل ينبغي تعزيزها وتنميتها بغرض التأثير في الوضع في المنطقة من كل جوانبه وفي المقام الأول لا بد من المحافظة على منجزات عملية السلام في الشرق الأوسط ومواصلتها بدون فترات "توقف" مصطنعة. ومن الضروري أيضا تعزيز الدور الرائد للأمم المتحدة في حل مشكلة قبرص.

٥ - وتتطلب مشكلة انتشار أسلحة التدمير الشامل في منطقة البحر الأبيض المتوسط اهتماما جادا للغاية. ونحن نرى أنه من المهم جدا بحث مسألة الشروط والوسائل الكفيلة بتحقيق تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط. ويمكن لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء الدراسات الملائمة.

٦ - إن طبيعة وحجم الخطر الذي يتهدد الأمن الدولي في المنطقة لا يتطلبان إقامة حوار بين دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ذاتها فحسب، بل يتطلبان أيضا إشراك البلدان المجاورة في هذا الحوار. وينبغي أن يصبح تحويل هذه المنطقة إلى منطقة سلم واستقرار وتعاون، جزءا لا يتجزأ من شراكة دولية قائمة على المساواة في إطار "منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبرى" - التي تمثل منظومة تعاون بين دول حوضي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ومنطقة الشرق الأوسط.

٧ - ومن المناسب وضع برنامج عمل متناسق لمؤسسات الأمم المتحدة من أجل حل مشاكل المنطقة، بما في ذلك تنقية البيئة في حوضي البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

٨ - ويشيد الاتحاد الروسي بالنشاط الفعال الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة من أجل تنمية التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونرى أن من الملائم تكليف اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقديم تقرير في عام ١٩٩٦ بشأن تنسيق أنشطة الهيئات الاجتماعية - الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف تعزيز مفهوم التنمية المستدامة.

٩ - ومن رأينا أن مسائل إقامة تعاون اقتصادي بين دول حوض البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، تكتسب أهمية متزايدة ولا سيما مشاريع الهياكل الأساسية في مجالات الطاقة والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويرى الاتحاد الروسي أنه من الضروري العمل على تنمية هذا التعاون. ومن الاجراءات العملية في هذا السياق إقامة صلات بين أمانتي اللجنة الاقتصادية لأوروبا وهيئة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي وذلك من أجل وضع ودعم المشاريع المشتركة في المجالات المشار إليها.

١٠ - ونحن نرى أيضا أن من المهم والمفيد في هذا الصدد إقامة تعاون على صعيد المشاريع الاقتصادية والبيئية في إطار هيئة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي وبرنامج الاتحاد الأوروبي المسمى "الشراكة بين بلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط" (يوردمد).

١١ - ويمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن في "منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الكبرى". ومن المهم دعم الجهود الرامية إلى إقامة تعاون بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها هذه المنظمة في مجال تدابير بناء الثقة والشفافية وفي المجال العسكري.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]
[٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦]

١ - إن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمثل إحدى الأولويات في مجال السياسة الخارجية لأوكرانيا نظرا للعلاقات الوثيقة في المجال الاقتصادي والثقافي وفي مجال النقل التي تربطها بهذه المنطقة.

٢ - وأوكرانيا على استعداد للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على الصعيد العالمي والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المتفجرة والسامة والمشعة ونقل الأشخاص والشحنات والسلع عبر الحدود بصورة غير مشروعة والجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات الحكومية والجرائم المترتكبة في المجال الاقتصادي والمصرفي وكذلك في مجال تبادل المجرمين. ومن الخطوات المحددة التي اتخذتها أوكرانيا بالفعل في هذا الصدد التوقيع على اتفاق بين حكومتي أوكرانيا وتركيا بشأن التعاون في مكافحة الجريمة (١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)، واتفاق بين وزارتي الداخلية في أوكرانيا وايطاليا بشأن التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والجريمة المنظمة (٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣).

٣ - وتقدر أوكرانيا تقديرا عاليا إسهام بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في عملية حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى أنظمة حظر أسلحة التدمير الشامل إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٤ - وتشيد أوكرانيا بانعقاد المؤتمر الوزاري لبلدان أوروبا وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في برشلونه (اسبانيا) في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ واعتماده إعلان برشلونه وبرنامج عملها.

- - - - -